

## النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)

د. / بعوني ليلي \*

### **Abstract:**

Dans cet article, nous allons essayer de clarifier la nature de la relation entre la croissance économique et le développement économique, à travers la distinction entre les deux et de mise en évidence l'impact de l'un sur l'autre, et à quel point l'un a besoin de l'autre. Nous allons également étudier la réalité de la croissance économique et le développement, en particulier en Algérie, en comparant certains indicateurs d'investissement dans le capital humain et de développement de l'Algérie avec certains Etats membres de l'Organisation de la Coopération Islamique, car la croissance rapide et stable de certains pays constitue un bon exemple peut être exemplaire.

**Mots clés:** Croissance économique, Développement, Développement humain, Développement durable.

### **ملخص:**

في هذه الورقة البحثية عملنا على توضيح طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، من خلال التمييز بينهما، وإظهار مدى تأثير أحدهما بالآخر، وكذا حاجة كل منهما للآخر؛ كما سنقوم بدراسة واقع النمو الاقتصادي والتنمية وبالأخص في الجزائر من خلال مقارنة لبعض مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري ومؤشرات التنمية للجزائر مع بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إذ يشكل النمو السريع والمستقر لبعض الدول مثال جيد يمكن الأحتذاء به.

**الكلمات المفتاحية:** النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التنمية البشرية، التنمية المستدامة.

\* أستاذة محاضرة (ب) - جامعة الجزائر 3

## مخطط المقال:

### مقدمة

- 1) مدخل للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية  
1-1) ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية  
1-2) تطور مفهوم التنمية الاقتصادية
  - 2) واقع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية  
1-2) ارتباط النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية  
2-2) مؤشرات قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:  
2-3) دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)
- خاتمة

## مقدمة:

يثير مسألة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، العديد من القضايا الهامة، المتعلقة بطبيعة النمو الاقتصادي الذي تسجله الدول عبر الزمن، وبطبيعة الانجازات التنموية التي تمكنت الدول من تحقيقها، بالإضافة لمدى نجاعة السياسات التي اتبعت لإحداث التنمية الاقتصادية.

إن مصطلحي النمو والتنمية استخدموا كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة. لكن هناك فروقات أساسية فيما بينهما. ومع مطلع السبعينيات للقرن الماضي، زاد الاهتمام بالبعد الاجتماعي للتنمية من طرف الاقتصاديين حيث تبين أن لا معنى لحصول نمو اقتصادي وتحديث في الهيكل الاقتصادي ما لم تتحسن حياة الأفراد عمليا، ويحدث تقلص في فجوة التفاوت بين فئات المجتمع ويقلل من مظاهر الفقر، البطالة والإقصاء الاجتماعي وغيرها من الأمراض الاجتماعية؛ حيث أن التنمية الاقتصادية الحقيقية هي تلك التي تحقق إنسانية الإنسان باعتباره أدواتها وغايتها في ذات الوقت؛ وما لاشك فيه هو أن للتعليم والصحة دور رئيس في تجسيد تلك التنمية الإنسانية.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هي طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟

## 1) مدخل للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية، ويرتبط بفكرة التقدم، وتضمن التغير والتطور من حالة إلى أخرى، ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية الاقتصادية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا. بينما يمثل النمو الاقتصادي حالة تغير كمي<sup>1</sup>.

## 1-1) ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

إن مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية استخدمتا كمرادفين لبعضهما، خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، وذلك لأن المفهومين يقتربان من بعضهما، وتتداخل بعض مضامينهما، وكلاهما يشير إلى عمليات تحسين حالة الاقتصاد الوطني من وضعه الأولي إلى وضع مثالي. لكنه توجد فروقات أساسية بينهما.

### - ماهية النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي حاليا كأداة مرجعية أساسية للتسيير على المدى القصير وعلى المدى الطويل لمختلف اقتصاديات الدول في العالم، كما أنه كذلك مرجع أساسي بالنسبة لسياسات التطوير ولارتقاء المجتمعات الإنسانية<sup>2</sup>.

### - تعريف النمو الاقتصادي:

لم يختلف علماء الاقتصاد كثيرا في تحديد مفهوم النمو الاقتصادي، بإجماعهم على أنه النمو الكمي للاقتصاد. ويعني النمو الاقتصادي تحسن مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لا يحدث إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي (النتيجة الوطني) يفوق معدل النمو السكاني<sup>3</sup>، فإذا زاد عدد السكان ببلد ما خلال فترة زمنية معينة بنفس نسبة زيادة ناتجة الوطني الإجمالي فهذا لا يعد نموا اقتصاديا بل يعد توسعا اقتصاديا<sup>4</sup>. كما أنه لن يحدث نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم<sup>5</sup>.

من خلال مختلف التعاريف للنمو الاقتصادي توصلنا في المجلد إلى أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي المحلي، بل يتعداه إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الكلي لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع .  
توجد عدة عوامل مؤثرة في عملية النمو الاقتصادي، تتمثل في: كمية رأس المال المادي والطبيعي، الابتكار والتقدم التقني، كمية العمل، نوعية رأس المال البشري (التعليم والتربية)، الهيكل المؤسساتي، هيكل التجارة الدولية.

### - تصنيفات النمو الاقتصادي:

توجد عدة تصنيفات للنمو الاقتصادي، إذ يمكن تصنيفه بالمقارنة مع النمو سكاني، كما يمكن تصنيفه من خلال مدى التخطيط له.  
في حال ما إذا صنفنا النمو الاقتصادي مقارنة بالنمو السكاني فإننا نجد نوعين من النمو الاقتصادي وهما<sup>6</sup>:

1. **النمو الاقتصادي الموسع (croissance extensive):** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل الكلي يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن؛
  2. **والنمو الاقتصادي المكثف (croissance intensive):** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل الكلي يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.
- أما إذا صنفنا النمو الاقتصادي من خلال مدى التخطيط له فإننا نجد ثلاثة أنواع وهي<sup>7</sup>:
1. **النمو الاقتصادي التلقائي:** هو ذلك النمو الذي ينبع بشكل عفوي من القوة الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني الوطني؛
  2. **النمو الاقتصادي العابر:** هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لدور عوامل طارئة؛
  3. **والنمو الاقتصادي المخطط:** هو ذلك النمو الذي ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع.

علما أن كلا من النمو الاقتصادي التلقائي والنمو الاقتصادي المخطط هو نمو ذاتي الحركة في حين أن النمو الاقتصادي العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية؛ ويمكن القول بان النمو الاقتصادي الذاتي إذ استمر خلال فترة تزيد عن بضعة عقود يتحول عندها إلى نمو مطرد. بالإضافة لأنواع سابقة الذكر نجد أيضاً **النمو الاقتصادي المستدام**، فمن خلال تقرير النمو الاقتصادي الذي أصدرته اللجنة الدولية المعنية بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، نجد "إمكانية تعريف النمو الاقتصادي المستدام باعتباره معدلا سنويا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ، أو يفوق 7% مدة ربع قرن أو أكثر، مع ملاحظة أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل الدول ليتضاعف حجم اقتصادها كل عشر سنوات على أكثر تقدير"<sup>8</sup>.

### - خصائص النمو الاقتصادي:

- من أهم سمات النمو الاقتصادي انه ذو طابع تراكمي، بحيث أن مستوى النمو لبلد ما في سنة معينة يعتمد في الأساس على مستويات النمو للسنوات السابقة لتلك السنة، وهذا يقودنا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، فالطبيعة التراكمية للنمو هي الجسر الذي يربط النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية، حيث أن هذه الأخيرة تعد ظاهرة مركبة ويعد النمو الاقتصادي احد عناصرها الهامة مقترنا بحدوث تغيرات في جميع الهياكل المختلفة للمجتمع . ويمكن تلخيص سمات النمو الاقتصادي فيما يلي<sup>10</sup>:
1. زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية، مقارنة بالفترة السابقة؛
  2. وحدثت تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.

### - ماهية التنمية الاقتصادية:

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية، ويرتبط بفكرة التقدم، وتضمن التغير والتطور من حالة إلى أخرى، ويشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يشترط احدهما الآخر، فالتنمية الاقتصادية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا. بينما يمثل النمو الاقتصادي حالة تغير كمي<sup>11</sup>. وكما يعد مفهوم التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تنطلق من إعادة تنظيم المنظومة الاقتصادية وتوجيهها<sup>12</sup>.

### - تعريف التنمية الاقتصادية:

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لسنة 1956 أن التنمية الاقتصادية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع<sup>13</sup>.

إن التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع هي تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، والتي يكون من شأنها تحقيق زيادة تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير اقتصادية<sup>14</sup>.

وبذلك يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية ينتج عنها إحداث مجموعة من التغيرات الإيجابية لمجتمع ما، حتى يكتسب القدرة على التطور الذاتي المستمر، واستمرار التحسن في نوعية الحياة لأفراد هذا المجتمع وتحقيق الرفاهية له.

#### - وترابط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وجهان لعملة واحدة كل منهما يؤثر بالأخر ويتأثر به، ولا يمكن تغليب جانب على الآخر إلا بناء على احتياجات المجتمع، ويتضح ذلك من تعريفات التنمية الاقتصادية التالية، حيث عرفت التنمية الاقتصادية بأنها "العمل على تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن" و"أنها تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو الاقتصادي" و"التنمية الاقتصادية في إطار هذا المفهوم تشتمل على النمو الاقتصادي وعلى التغيير، والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي وهو كفي كما هو كمي"<sup>15</sup>.

#### - التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

إن الفهم العام لكلمتي "النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية"<sup>\*</sup> ينصرف إلى معنى التغيير المرتبط بالتحسين، لكنه توجد فروقات أساسية بينهما. ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من عدة جوانب<sup>16</sup>:

- التنمية الاقتصادية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو الاقتصادي هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل (Schumpeter)؛
- التنمية الاقتصادية تشير إلى البلدان النامية والنمو الاقتصادي يشير إلى البلدان المتقدمة (Hicks)؛

\* يمكن أن نميز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال المفهوم اللغوي للنمو والتنمية الاقتصادية، حيث الاختلاف في كتابة الكلمتين ليس واردا فقط في اللغة العربية، بل واردا أيضا في اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية، ففي الأولى تكتب تنمية: Development وتكتب كلمة نمو: Growth، وفي الثانية، تكتب كلمة تنمية Developpement بينما تكتب كلمة نمو Croissance. وفي اللغة العربية كلمة "تنمية" هي مصدر مشتق من الفعل "نمي" بتشديد الميم المفتوحة، أما كلمة "نمو" فهي مصدر مشتق من الفعل "نما" وهو فعل مجرد ثلاثي؛ وعلى ذلك فإن القاموس العربي يقيم تمييزا بين مدلول الكلمتين فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره ذاتيا من حال إلى حال أكبر أو أحسن، أما تنمية الشيء فمعناها فعل وإحداث النمو، أي بإرادة فاعلة واعية، وليس بطريقة عشوائية وعفوية؛ ومن ثم فهذه الإرادة الواعية والفاعلة تدفع بالتغيرات الاقتصادية نحو مسارات معينة لتؤدي إلى نتائج غير محددة منها النمو الاقتصادي.

- والتنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.
- من هذا التمييز نجد أن<sup>17</sup>:
- النمو الاقتصادي يعتبر نتيجة لجهود التنمية الاقتصادية، والعكس غير صحيح؛
- وحالة النمو يمكن أن تكون وليدة مصادفة أو ظروف عابرة، تسمح بتبدل ايجابي في حجم الناتج الوطني أو الصادرات، بينما حالة التنمية الاقتصادية فهي وليدة تبادلات عميقة وواسعة، ولا تتأثر بمصادفات عابرة ولا تتم إلا عبر أجيال من العمل الهادف والدؤوب، كما تستلزم إرادة واعية فاعلة؛
- مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل بالمقارنة بمفهوم النمو الاقتصادي، فهذا الأخير يقتصر على التغير الكمي الايجابي، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فيتضمن التغير الكمي والكيفي؛
- النمو الاقتصادي يسبق التنمية الاقتصادية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين التنمية الاقتصادية لا تحل إلا على المدى الطويل؛
- حالة التنمية الاقتصادية تتميز باكتسابها زخما وثباتا مع الوقت، بينما يتعرض منحني النمو للتذبذب صعودا وهبوطا؛
- إن مجرد ارتفاع متوسط الدخل الفردي لا يعني أن المجتمع قد حقق شروط التنمية الاقتصادية الحقيقية الشاملة؛
- وأن التنمية الاقتصادية وحتى ما ينتج عنها من نمو اقتصادي، تهدف في النهاية إلى تحقيق رفاهية الإنسان وإشباع حاجاته.

## 2-1) تطور مفهوم التنمية الاقتصادية:

شهد مفهوم التنمية الاقتصادية تطورا خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وبرزت مفاهيم أخرى للتنمية، حيث حددت أهم أوصافها ومحدداتها وهي<sup>18</sup>: مفهوم التنمية البشرية. مفهوم التنمية المستدامة. مفهوم التنمية المستقلة، والإطار الشامل للتنمية الذي طرحه البنك الدولي سنة 1999.

وبانتهاء الحرب الباردة وتغير البيئة الدولية وظهور ملامح جديدة للسياسة العالمية تختلف عن سابقتها، وببروز مصطلح العولمة للنظام الجديد، طرأ تغير بشكل وطبيعة التنمية، فبعد ما كانت التنمية تعتمد أساسا على تعبئة الفوائض والتمويل الذاتي تحولت إلى تنمية تعتمد على الاستثمارات الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات، فأصبحت التنمية هي تنمية للفوائض والمدخرات (الاستهلاك) كنواتج أساليب الاستهلاك الترفيهي المتزايد تحت ضغط الآلة الإعلانية الكبيرة، والتي أدت إلى عجز مزمّن في موازين المدفوعات وتفاقم أزمة الديون في العالم الثالث، بالإضافة إلى تركيز التنمية على الجانب الاقتصادي، وإهمال كل من الجانب

الاجتماعي والثقافي، مع اعتماد نظام اقتصاد السوق ليكون أساسا للتنمية في مختلف دول العالم<sup>19</sup>. فالعولمة الاقتصادية تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي وإلى قيم المنافسة والإنتاجية وهي تعد العالم بالرفاه والتقدم<sup>20</sup>. كما أنها تهدف لتعزيز فرص النمو الاقتصادي على الصعيدين المحلي والعالمي، والزيادة من حجم التجارة العالمية وانعاش الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى أنها تهدف لحل المشكلات الإنسانية المشتركة والتي لا يمكن للدول حلها بمفردها كقضايا البيئة.

### - التنمية البشرية<sup>21</sup>:

ظل مفهوم التنمية البشرية مقتصرًا على كمية ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات المادية حتى نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، ولكن مع مطلع التسعينات، لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) دورًا رياديًا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ سنة 1990. وتعرف التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس" وهذه الخيارات هي: العيش حياة طويلة وصحية. الحصول على المعارف. الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب. وللتنمية البشرية جانبان هما:

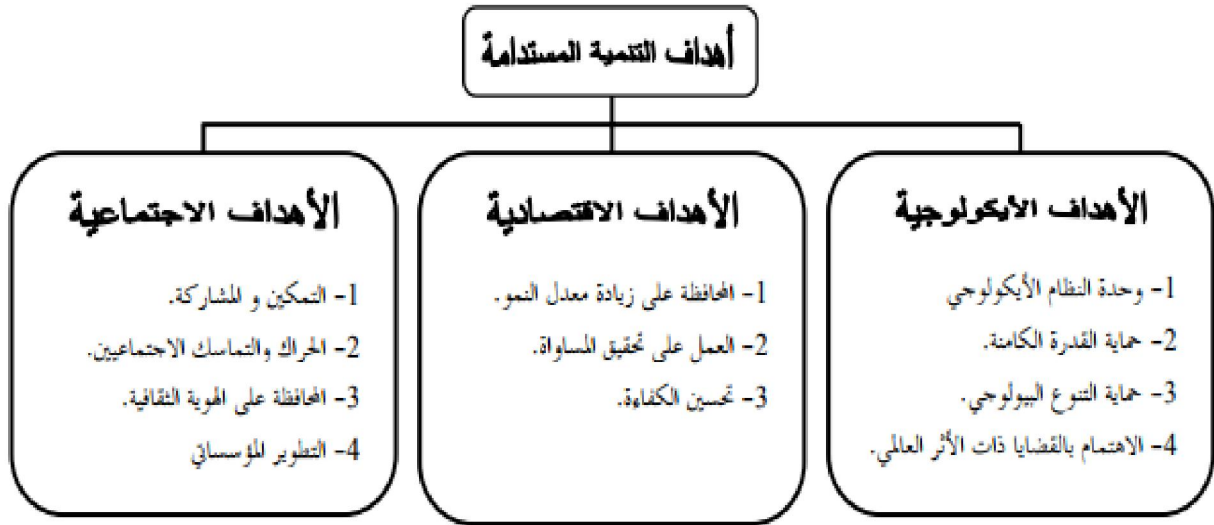
1. بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات؛
2. وانتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج وللنشاط في مجال الثقافة، المجتمع والسياسة.

### - التنمية المستدامة:

منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الاقتصادية لسنة 1992 قمة الأرض- في ريو دي جانيرو بالبرازيل، توصل العالم إلى تحديد طريق جديد لرفاهية الإنسان، ألا وهو طريق التنمية المستدامة؛ ويعرف مفهوم التنمية المستدامة، الذي عرض في جدول أعمال القرن الـ 21، بأنه التنمية الاقتصادية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة<sup>22</sup>. علما أن تحقيق الأمن الإنساني مبني على ثلاثة ركائز وهي: النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية وحماية البيئة<sup>23</sup>. وبذلك تقوم فكرة التنمية الاقتصادية المستدامة على الحفاظ على العلاقة المتوازنة بين الأجيال، بحيث يمكن للتنمية أن تستجيب لحاجات الأجيال الحالية، من دون التضحية بحق الأجيال الجديدة في ثروات بلادها ومواردها<sup>24</sup>. حيث تقاس التنمية الاقتصادية المستدامة من تطور مجالات عدة في اقتصاد البلد، حيث تدور المؤشرات مثلا حول: التنمية الاقتصادية، الشراكة العالمية وأنماط الاستهلاك والإنتاج<sup>25</sup>. والشكل التالي يوضح الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة:



الشكل 01 - أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة



المصدر: محي الدين حمداني، «حدود التنمية الاقتصادية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل- دراسة حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 76.

من الشكل يظهر جليا أن التنمية الاقتصادية المستدامة تهدف لتحقيق رفاهية الأفراد في الوقت الراهن مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة بالحفاظ على الثروات والبيئة.

التنمية الاقتصادية المستقلة:

إن مفهوم التنمية الاقتصادية المستقلة برز نتيجة التفكير في إيجاد إستراتيجية بديلة للتنمية والتي تنطلق من الاعتماد على الذات، علما أن "بول باران" يعتبر رائدا في الدعوة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة من خلال تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه الشهير "الاقتصاد السياسي للتنمية".

عندما نتحدث عن تنمية مستقلة لا يعني ذلك الانعزال عن العالم<sup>26</sup>. ففكرة الاستقلالية في التنمية تقوم أساسا على تحقيق استقلال الدولة والمجتمع عن باقي الدول والمجتمعات، إذ أن مفهوم الاستقلالية لا يعني انقطاع العلاقة أو إنهاؤها وإنما يعني في جوهره توازن هذه العلاقة لأنها تقوم بين أطراف مستقلة تدخل في علاقة طوعية وتستمر فيها بمحض إرادتها؛ ويعد استقلال الدولة في تحقيق التنمية عن الدول الأخرى مرحلة من مراحل تحقيق التنمية

المستقلة، إذ تليه مراحل أخرى لعل أهمها هي تحقيق الاستقلالية أو التوازن في علاقة الدولة بالمجتمع وتقوم بإفلاسه وإحصاء قواه لصالح قوتها وتعظيم سيطرتها<sup>27</sup>.

### - الإطار الشامل للتنمية:

أعلن البنك الدولي سنة 1996 عن مبادرة أطلق عليها الإطار الشامل للتنمية وتعتبر كطرح جديد لمفهوم التنمية الاقتصادية ومؤشراتها، ويتكامل في هذا الإطار الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، ويتلخص المفهوم الجديد في<sup>28</sup>:

- اعتبار التنمية الاقتصادية إثراء لحياة الأفراد من خلال توسيع الآفاق أمامهم؛
- التنمية الاقتصادية تسعى إلى تخفيض المعاناة من المرض والفقير وتحسين نوعية الحياة؛
- التنمية الاقتصادية تزود كل من الأفراد والمجتمعات بإمكانيات تحكم أكبر؛
- والتنمية الاقتصادية الشاملة هي عملية مقصودة تشمل كافة مناحي الحياة، وهي تعتمد على تنمية ماذا؟ ولمن؟<sup>29</sup>

ويمكننا تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة على أنها "عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية الاقتصادية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديداً وتواصلًا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية"<sup>30</sup>. وعليه، فالتنمية الاقتصادية الشاملة تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج في مختلف جوانب الحياة، والشكل التالي يوضح أبرز أهدافها.

الشكل 02 - أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة

أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة		
الأهداف الاقتصادية	الأهداف الاجتماعية	الأهداف السياسية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة إنتاجية العمل؛</li> <li>- تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار؛</li> <li>- تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا، توطئتها واستخدامها؛</li> <li>- تغيير الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني؛</li> <li>- ومحاربة الفقر وتراجع حدوده وحدته.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية لكل المواطنين؛</li> <li>- زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة؛</li> <li>- زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة؛</li> <li>- تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ومجالات الحياة العامة؛</li> <li>- تعميم قيم حب المعرفة واتقان العمل؛</li> <li>- وتنمية الثقافة الوطنية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دولة قوية ومجتمع قوي؛</li> <li>- تمتع جهاز الدولة بالاستقلال النسبي في صنع وتنفيذ سياساته في كافة المجالات؛</li> <li>- أن يحظى جهاز الدولة بالقبول من جانب أغلبية المواطنين، فلا يعتمد على القهر أساسا لإنقاذ سياساته؛</li> <li>- وتمتع أفراد وجماعات المجتمع بقدر واسع من الحرية في القيام بأنشطتهم الخاصة والعامة.</li> </ul>

المصدر: قرزيز محمود & يحيوي مريم، «دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغيير»، ص 6.

<http://www.univ->

[chlef.dz/uhbc/seminaires\\_2008/dicembre\\_2008/com\\_dic\\_2008\\_14.pdf](http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf)

من الشكل، نرى أن هذه الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية الشاملة (البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي) قد لا يكون البعد الاقتصادي هو أهمها، غير انه قد يكون أكثرها تحديداً وتأثيراً على الأبعاد الأخرى.

## (2) واقع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

تمكنت بعض الدول من تحقيق النمو الاقتصادي لكنها لم تسجل تحسين في مستوى معيشة الأفراد، مما دفع بها إلى إعادة النظر في سياساتها التنموية. فالفهم الصحيح لعملية التنمية الاقتصادية يعني توزيع ثمار النمو الاقتصادي المحققة بشكل عادل في المجتمع، وبذلك يتمكن كل المجتمع من إشباع حاجياته الضرورية. وهذا يعني أن التنمية لا تتطلب النمو في نصيب الفرد من الناتج الكلي، بل تتعداه لتتضمن تحسين نوعية السلع والخدمات المتاحة لأفراد المجتمع، لأن الدخل النقدي لا يضمن تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد.

## (1-2) ارتباط النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية:

يعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا لإحداث التنمية واستمرارها، لكنه ليس بالشرط الوحيد ولا بالكافي، فمن خلاله يمكن للمجتمع أن يلبي حاجياته، غير أنه بالإضافة إليه تتطلب التنمية جملة من التغييرات الهيكلية والتوزيعية لمختلف الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للمجتمع مما يدفع بعجلة النمو ويساهم في استمراره. وعليه، فإن الارتباط الثنائي الاتجاه بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ينطوي على حلقة مكملة، فالتنمية الاقتصادية الجيدة تعزز النمو الاقتصادي، والذي بدوره يدفع بالتنمية الاقتصادية للأفضل.

## - القدرات البشرية لتحقيق النمو الاقتصادي<sup>31</sup>:

إن استخدام تنمية القدرات البشرية في عملية النمو الاقتصادي، تعظمه وتحقق فوائد اقتصادية تزيد من إمكانية تحقيق مزيد من التنمية البشرية بوتيرة مستمرة ودائمة، حيث يصبح كل منهما أداة لتحقيق هدف أساسي وهو تحسين نوعية الحياة. وإذا كان للنمو الاقتصادي أن يؤثر في التنمية الاقتصادية، فإنه يتطلب إدارة فعالة للسياسات، وبالمقابل فلكي تستمر التنمية البشرية لفترة طويلة، يجب أن يغذيها النمو الاقتصادي باستمرار. علما أن تحقيق نمو اقتصادي في بلد ما، لا يدل على حدوث تنمية بشرية حقيقية، فتحسن مؤشر النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة التحسن في دليل مؤشر التنمية البشرية. أما تحسن المؤشرين بشكل متناغم فيبين أن هناك تقدما في تحقيق كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، وبالأخص أن الصلة بين النمو الاقتصادي والتقدم البشري ليست تلقائية، فكثيرا ما فشل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان عديدة في إفادة شعوبها بثمارها.

علما أن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لا يتزامنان دائما، فتوصلت لهذه النتيجة عدة دراسات سابقة، ومن أوائل العلماء الذين عملوا على تحليل هذه الروابط بطريقة منهجية المتخصص في علم السكان الأمريكي ساموئيل برستون (Samuel Preston) وقد شكل المقال الذي كتبه سنة 1975 نقطة تحول، حيث اظهر فيه أن علاقة الترابط بين التغير في الدخل والتغير في متوسط العمر المتوقع خلال 30 عاما وفي 30 بلدا لم تكن ذات قيمة إحصائية. ومع توفر المزيد من البيانات توصل باحثون آخرون إلى نفس النتيجة وفي مقالة صدرت سنة 1999 بعنوان الحياة في ظل النمو (Life during Growth) لاحظ "وليام استرلي" (William Esterly) أن العلاقة ضعيفة بين النمو ومؤشرات نوعية الحياة كالصحة، التعليم، الحرية السياسية، الصراع وعدم المساواة. أما فرنسوا بورغيتيون مدير مدرسة باريس للعلوم الاقتصادية والعديد من زملائه الإفريقيين والأوروبيين فخلصوا إلى أن علاقة الترابط بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والعوامل غير المرتبطة بالدخل (الأهداف الإنمائية للألفية) شبه منعدمة.

### - الحاجة إلى النمو الاقتصادي:

إن استقرار الأرقام والتقارير يبين مدى صعوبة وعمق المشكلة التنموية في العالم وذلك ما جعل الحكومات والمنظمات في مختلف أنحاء العالم تسعى دوما لإيجاد الطرق المناسبة لمواجهة الأزمات الاقتصادية ومحاربة الفقر والتخلف، والعمل على وضع برامج لتحقيق معدلات نمو موجبة ومعنوية، تمكن جميع الشعوب من تحقيق مستويات معيشة لائقة، حيث بدأت تلك المساعي والاهتمامات بعد الخمسينات، ويتضح جليا أن الحاجة إلى النمو الاقتصادي عامل أساسي لتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، منه للوصول إلى مستويات الرفاهية، فغياب التناسب بين الموارد والتزايد السكاني يؤدي إلى فجوة يمكن النظر إليها من جانبين<sup>32</sup>:

1. فجوة الطلب: وهو عدم تمكن سكان بلد ما من تحقيق الحاجات نظرا لقلة العرض (سلع وخدمات من حيث النوعية والكمية)، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالإضافة إلى عدم القدرة على تلبية الحاجات فيزيد من حدة الفقر، وبذلك ينتشر كل من سوء التغذية واللباس، التسرب المدرسي لعدم القدرة على التكفل بالتمدرس، سوء التغطية الصحية، وكل هذا يؤدي إلى تجدير الفقر وركود وتقهقر النمو أي انتشار التخلف؛
2. ومن خلال المقارنة بين الدول (فجوة التنمية): الملاحظ أنه يوجد تباين كبير بين مختلف مناطق العالم، فدخل الولايات المتحدة الأمريكية ودول صناعية أخرى تضاعف 10 مرات خلال قرن، ويمثل دخل تلك الدول 30 مرة أعلى من معدلات الكثير من الدول الإفريقية، وهذا ناتج عن فروق جوهرية متعلقة بالفجوة التملكية لعوامل الإنتاج المختلفة، من التجهيز رأس مالي مادي، رأس مالي بشري، وما يتعلق بالشروط التعليمية والصحية وحرية الفكر والإبداع والتشجيع عليه، إلى الحريات السياسية. علما أن فجوة الدخل وعدم

المساواة لم تسجل بين الدول فقط ولكن حتى داخل البلد الواحد بين الأقاليم والفئات، وهذا لا يخص الدول النامية فقط بل حتى الدول المتقدمة تعاني هذا المشكل، وتوجد عدة عوامل تؤدي لهذا المشكل، منها ما هو مرتبط بأنظمة الحكم وطرق هيكله وتسيير الاقتصاد، وغياب الحريات والشفافية والحكم الراشد، ومنها ما هو مرتبط بعوامل خارجية كالنقد التكنولوجي والعولمة.

والنمو الاقتصادي تسعى إليه كل الدول على حد سواء كانت متقدمة أو متخلفة، وذلك للحفاظ على مستوى الرفاهية التي حققتها الدول المتقدمة، ومن أجل تحسين المستوى المعيشي وتحقيق التنمية البشرية في الدول النامية.

### - معوقات النمو الاقتصادي:

أصبح العديد من الأفراد في مختلف أنحاء العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى ينعمون بصحة أفضل ويملكون ثروة أوفر، ويبلغون درجات أعلى من التعليم؛ غير أن التقدم الذي أحرز لم يكن متكافئاً بين جميع بلدان العالم، ولا يزال كثير من الأشخاص محرومين من ممارسة حقوقهم السياسية، بالإضافة إلى انتشار أنماط الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستدامة خاصة في الدول النامية. ومن أبرز المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، والتي تتسبب في عرقلة النمو الاقتصادي نجد ما يلي<sup>33</sup>:

- نقص الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية (معظمها بسبب هجرة الأدمغة)؛
  - سوء استخدام الموارد البشرية وضعف برامج تنميتها؛
  - نقص رؤوس الأموال وضعف التجهيز الرأس المالي والتكنولوجي؛
  - غياب أو ضعف الأسواق المالية؛
  - ضعف أجهزة القضاء وأنظمة الملكية العقارية والفكرية؛
  - زيادة السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي؛
  - وعدم المساواة في توزيع الدخل.
- بالإضافة لما سبق، فإن من أهم معوقات النمو الاقتصادي ما يلي:
- غياب الأمن وانعدام الاستقرار السياسي؛
  - سوء التسيير للموارد الطبيعية والاقتصاد ككل؛
  - والفساد.

## 2-2 مؤشرات قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

يعتبر النمو الاقتصادي احد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويقاس باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث تقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها، وتعتبر كل من الزيادة في رأس المال، التقدم التكنولوجي وكذا تحسن مستوى التعليم من العوامل الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي. في حين أن مؤشرات التنمية تغطي كل من الجانب الاقتصادي، الاجتماعي، الإنساني وحتى السياسي، وهي تبرز مدى التقدم المحقق ونقاط الضعف والقوة لاقتصاديات الدول، كما أنها تبين الفوارق بين الدول النامية والمتقدمة.

### - تطور بعض مؤشرات التنمية:

يسمى متغير اقتصادي أو اجتماعي "مؤشر تنمية" إذا مثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية أو حالتها<sup>34</sup>. ومن بين مؤشرات التنمية التي تبين تطورها نجد:

- تطور النمو السكاني لأنه إذا فاق النمو السكاني النمو الاقتصادي فسيسجل انخفاض في نصيب الفرد من الدخل إذ توجد علاقة عكسية بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي؛
- وكما أن تطور كل من اليد العاملة التي تشير إلى كمية العمل الفعال واجمالي تكوين رأس المال الذي يبين نسبة الاستثمارات يؤثران بشكل واضح على التنمية، حيث توجد علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي وكلا المؤشرين.

وبالنسبة لمؤشرات التنمية التي تشير إلى التكفل الصحي ونوعية الحياة (من امن، استقرار، وتغذية...) نجد متغيرة العمر المتوقع عند الميلاد حيث يشير إلى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ما هي عليه طيلة حياته. أما معدل الخصوبة فهو مؤشر يشير إلى عدد الأطفال الذين ستلدهم امرأة إذا قدر لها أن تعيش حتى نهاية سنوات قدرتها على الإنجاب وان تغدو حاملا طبقا لمعدلات الخصوبة السائدة في سن معينة، وتوجد علاقة عكسية بينه وبين النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية حيث من بين نتائج التقليل من النمو السكاني، فكلما نقص معدل الخصوبة دل هذا على تنمية جيدة مما يعني تعليم وثقافة أكثر للمرأة، ومشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، وتكفل أحسن للأولاد من حيث التربية والتعليم، التكفل الصحي والنفسي، وكل هذا ينتج عنه آثار ايجابية على الحياة الاجتماعية.

### - تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وبعض مؤشرات رأس المال البشري:

من بين المؤشرات الاقتصادية التي تصف خصائص الجهاز الاقتصادي والاجتماعي نجد تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والذي يحسب من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان، وقد ظهرت عيوب باستخدام نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمؤشر للتنمية الاقتصادية، وبذلك عدل هذا المؤشر بحسابه باستعمال تعادل القوة الشرائية PPP (Purchasing Power Parity) أي قياس الناتج المحلي الإجمالي لكل الدول وفق الأسعار الدولية.

وبالنسبة لمؤشرات رأس المال البشري فهي تعتبر من بين أهم المؤشرات التي تؤثر على مستوى التنمية ومعدلات النمو، خاصة بظهور نظريات النمو الداخلي التي تبرز الدور الفعال للعنصر البشري في تكوين رأس المال ومساهمة في تحقيق معدلات نمو موجبة بالاستثمار فيه من خلال التعليم بالدرجة الأولى ويمكن قياسه من خلال متوسط مجموع سنوات الدراسة للأشخاص الذين يفوق سنهم 15 سنة ونسبة الالتحاق بمختلف أطوار التعليم.

### - نسبة تطور مؤشرات رأس المال البشري وبعض مؤشرات التنمية:

إن نسبة تطور (معدل نمو) مؤشرات رأس المال البشري وبعض مؤشرات التنمية تعبر عن النسبة المئوية للتطور (التغير) الحاصل في هذه المؤشرات للسنة الأخيرة للفترة محل الدراسة مقارنة ببداية الفترة: نسبة التطور =  $\frac{\text{قيمة نهاية الفترة} - \text{قيمة بداية الفترة}}{\text{قيمة بداية الفترة}} * 100$  إضافة للمؤشرات سابقة الذكر نجد مؤشرات أخرى للتنمية من بينها: مؤشرات إدارة البيئة، الأمن الغذائي والتغذية، الملامح الأساسية للحياة السياسية، الجريمة، الفجوات بين الجنسين في عبء العمل وتوزيع الوقت وغيرها من المؤشرات.

### 2-3 دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010):

لدراسة مدى نجاعة المخططات والسياسات التنموية التي قامت بها الجزائر لتحقيق النمو الاقتصادي والرفع من مستواه، سنقوم بدراسة مقارنة للجزائر مع بعض الدول، حيث اخترنا أن تكون فترة الدراسة المقارنة من 1970 إلى غاية 2010 أي خلال أربع عقود وهي فترة يمكن خلالها ظهور نتائج السياسات المنتهجة ومخلفاتها وبالأخص نتائج الاستثمار في رأس المال البشري، كما أنه خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي شرعت الجزائر بوضع سياسات تنموية مخططة وكذا القيام باستثمارات واسعة في شتى المجالات، ولا يخفى أيضاً أنه خلال ستينيات القرن الماضي لم تكن للجزائر سياسات واضحة ومدروسة.



حيث ارتأينا القيام بمقارنة لبعض مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري والمؤشرات التنموية، للجزائر مع بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي\*، نظراً للخصائص المشتركة مع هذه الدول من خلال الهوية، الديانة، العادات والتقاليد والأعراف أو الرقعة الجغرافية والتاريخ المشترك.

علماً أن وضعية اقتصاديات الدول محل المقارنة وتجاربها الاقتصادية تختلف بنسب متفاوتة عن الاقتصاد الجزائري من حيث القدم، التنوع، التخطيط والتطور، ويتميز الاقتصاد الجزائري بأنه ذو طبيعة ريعية عكس باقي الدول التي تتميز بتنوع اقتصادياتها وعدم اعتمادها على مصدر واحد للدخل. إضافة إلى ذلك نجد اختلاف وتفاوت فيما يخص الرقعة الجغرافية، التنوع البيئي، وفرة الموارد الطبيعية، وتعداد السكان.

كما أنه خلال سنة 1970 (بداية الدراسة)، نجد أن كل من اندونيسيا، تركيا وخاصة ماليزيا قد فاقت الجزائر بأشواط فيما يخص الاستثمار في رأس المال البشري ونتائجه، وكذا في انخفاض معدلات الخصوبة. وبالنسبة لمصر فإنها تتميز باقتصاد يعد من أقدم الاقتصاديات محل الدراسة حيث حصلت على استقلالها سنة 1922. أما الجارة تونس فقد حصلت على استقلالها سنة 1956، غير أنها دولة فقيرة من حيث الثروات مقارنة بالجزائر ولكنها بادرة في الاستثمار برأس مالها البشري.

#### - نسبة تطور مؤشرات رأس المال البشري وبعض مؤشرات التنمية في الجزائر:

لمعرفة مدى تطور النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان محل الدراسة عملنا على حساب نسب التطور (معدلات النمو) لبعض مؤشرات رأس المال البشري والتنمية، كما بينا نسب التطور لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بهدف معرفة مدى تأثير مؤشرات رأس المال البشري والتنمية على النمو الاقتصادي.

ونعرض في الجدول التالي نسب تطور بعض المؤشرات لقياس رأس المال البشري ومؤشرات التنمية للجزائر وبعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بهدف مقارنة أداء الجزائر.

\* منظمة التعاون الإسلامي (وكانت تعرف سابقاً باسم منظمة المؤتمر الإسلامي) هي منظمة دولية تجمع سبعة وخمسين دولة، وتصف المنظمة نفسها بأنها "الصوت الجماعي للعالم الإسلامي" وان كانت لا تضم كل الدول الإسلامية وأنها تهدف لـ "حماية المصالح الحيوية للمسلمين" البالغ عددهم ما بين 1,3 مليار إلى 1,5 مليار نسمة. وللمنظمة عضوية دائمة في الأمم المتحدة؛ الدول السبع والخمسون هي دول ذات غالبية مسلمة من منطقة الوطن العربي وإفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية والبلقان (البوسنة وألبانيا).

**الجدول 01 - نسبة تطور مؤشرات رأس المال البشري وبعض مؤشرات التنمية  
(1970-2010)**

البلد	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)	مؤشرات رأس المال البشري		بعض مؤشرات التنمية			
		معدل نمو متوسط سنوات الدراسة (%)	معدل نمو نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي (%)	معدل النمو السكاني (%)	معدل نمو اليد العاملة (%)	معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال (%)	معدل نمو العمر المتوقع عند الميلاد (%)
الجزائر	41.07	3.56	5.75	2.26	0.77	0.30	-2.43
مصر	131.24	4.14	2.29	1.87	0.38	0.74	-1.76
تونس	111.00	3.49	3.37	1.75	0.72	0.55	-2.70
اندونيسيا	155.68	2.40	3.58	1.82	0.48	1.74	-1.98
ماليزيا	168.45	2.22	1.60	2.32	0.64	0.35	-2.17
تركيا	80.80	2.58	2.93	1.78	0.50	0.69	-2.37

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على:

بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات بارو ولي (2010)

[http://graduateinstitute.ch/home/study/academicdepartments/international-economics/md4stata/datasets/educ\\_attain.html](http://graduateinstitute.ch/home/study/academicdepartments/international-economics/md4stata/datasets/educ_attain.html)

وقاعدة بيانات سامرس وهيستون (PWT version 7.0).

<http://knoema.com/PWT2011Jun/penn-world-table-7-0?tsId=1005990>

من خلال الأرقام الظاهرة في الجدول (01) نلاحظ ما يلي:  
إن نسبة تطور معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالجزائر (1970-2009) قد بلغ 41.07% حيث جاءت الجزائر في المرتبة الأخيرة بالمقارنة مع نظيراتها وهي نسبة

ضعيفة جدا خلال 40 سنة، في حين سجلت ماليزيا أعلى نسبة بـ 168.45% تليها اندونيسيا ثم مصر .  
بالمقابل نلاحظ أن الجزائر سجلت ثاني أعلى نسبة تطور لمتوسط مجموع سنوات الدراسة بـ 3.56% بعد مصر، بينما أدنى نسبة فقد سجلت في ماليزيا، بالرغم من أن ماليزيا سجلت أكبر نسبة لنمو معدل نصيب الفرد الإجمالي من الناتج المحلي؛ والسبب أن ماليزيا قد سبقت الجزائر بأشواط فيما يخص متوسط مجموع سنوات الدراسة.  
وسجلت الجزائر أعلى نسبة لتطور الالتحاق الإجمالي بمرحلة التعليم الثانوي بـ 5.75% في حين أن ماليزيا سجلت أدنى نسبة تطور بـ 1.60%؛ كما أن أعلى نسبة لمعدل النمو السكاني سجلت بماليزيا تليها الجزائر بـ 2.26%؛ كما أن أعلى نسبة لتطور اليد العاملة سجلت بالجزائر، بينما أدنى نسبة فسجلت بمصر واندونيسيا.  
إن أدنى نسبة لتطور إجمالي تكوين رأس المال سجلت بالجزائر تليها ماليزيا، في حين أعلى نسبة سجلت باندونيسيا. وفيما يخص نسبة تطور العمر المتوقع فقد احتلت الجزائر المركز الثالث بـ 0.83% بعد تونس وتركيا، في حين سجلت اندونيسيا أدنى نسبة بـ 0.35%.  
وسجلت جميع نسب الخصوبة انخفاض، سجل أكبر انخفاض في تونس بـ 2.70% ثم الجزائر بـ 2.43%، وسجلت مصر واندونيسيا اصغر النسب بـ 1.76% و 1.98% على التوالي.

ومن خلال ما تم قراءته نلاحظ أن أداء مؤشرات رأس المال البشري في الجزائر بالمقارنة مع بعض الدول كان جيدا غير انه لم يحقق الزيادة المرجوة في نسبة تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، عكس ما سجل في كل من اندونيسيا، ماليزيا وتركيا، وحتى مصر فرغم نسبة التطور المتواضع التي سجلت في مؤشرات رأس المال البشري غير أن نسبة نمو نصيب الفرد خلال الفترة محل الدراسة كانت ممتازة ومقاربة للنسبة التي حققتها الجزائر بالرغم من أنها تتميز كذلك بأعلى نسبة تطور لليد العاملة وهذا يعني عدم الاستغلال الجيد للطاقات والموارد المتاحة.

### - تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وبعض مؤشرات رأس المال البشري:

لكي نظهر أكثر مدى تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عملنا على مقارنة بين ما كانت عليه الأرقام في بداية الفترة محل الدراسة وفي نهايتها، لأن ثمار الاستثمار في العنصر البشري تظهر على المدى البعيد.

يظهر الجدول -02- تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومؤشرات رأس المال البشري للجزائر وبعض دول منظمة التعاون الإسلامي لبداية الفترة ونهايتها، بهدف قراءة أفضل لأداء الجزائر خلال أربع عقود.

**الجدول 02 - تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وبعض مؤشرات رأس المال البشري (1970-2010)**

مؤشرات رأس المال البشري				نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الدولي)		البلد
نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي (%)		متوسط مجموع سنوات الدراسة (سنة)		2010	1970	
2010	1971	2010	1970	2010	1970	
95.39	9.58	6.68	1.55	6067.59	4023.90	الجزائر
75.86	30.41	7.15	1.31	4955.85	1333.97	مصر
89.01	23.10	7.48	1.79	6300.35	2076.30	تونس
78.43	18.75	7.61	2.84	4075.05	859.04	اندونيسيا
66.88	35.22	10.44	4.20	111295.08	2095.73	ماليزيا
84.43	26.12	7.05	2.45	9910.42	4417.47	تركيا

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي،

<http://databank.albankaldawli.org>

- قاعدة بيانات بارو ولي (2010) وبيانات سامرس وهيستون (PWT version 7.0)، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سنة 1970 متفاوت بين الدول في الجدول وأدنى رقم سجل في اندونيسيا بـ 859.04 دولار وبعد أربع عقود تفاوت دخل الأفراد من بلد لآخر، مسجلا أعلى مستوى في ماليزيا بـ 111295.08 دولار ثم تركيا بـ 9910.42 دولار، تليها تونس ثم الجزائر بـ 6067.59 دولار أي تقريبا نصف الدخل الفردي بماليزيا في حين أن نصيب الفرد بالجزائر كان تقريبا ضعف نصيب الفرد بماليزيا سنة 1970. ربما ما يفسر هذا هو أن ماليزيا قد تفوقت على الجزائر بأشواط فيما يخص متوسط سنوات الدراسة فبينما كان المتوسط سنة 1970 حوالي 1.55 سنة بالجزائر فقد بلغ 4.20 سنة بماليزيا وهو أعلى متوسط خلال تلك السنة ثم ارتفع هذا الأخير إلى 10.44 سنة في 2010 في حين بلغ المتوسط بالجزائر 6.68 سنة فقط، كما نلاحظ أن متوسط سنوات الدراسة بمصر كان أقل منه بالجزائر سنة 1970 وارتفع هذا المتوسط ليسجل في 2010 متوسط قدره 7.15 سنة وهو ما فاق المتوسط بالجزائر.

-فيما يخص نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي فقد ارتفعت النسبة بالجزائر من 9.58% سنة 1970 لتصل إلى 95.39% في 2010 وهي أكبر نسبة مسجلة خلال تلك السنة، في حين كانت ماليزيا قد سجلت 35.22% سنة 1970 لتصل النسبة إلى 66.88% سنة 2010؛ أما تركيا فقد ارتفعت فيها من 26.12% إلى 84.43%. وبالرغم من ذلك فإن الجزائر لم تستفد كثيرا من الارتفاع الممتاز لنسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي، لأن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ضعيف جدا خلال أربع عقود، بالمقارنة مع ما سخر من استثمار في التعليم، للحصول على أيدي عاملة مؤهلة وذات نوعية.

### - تطور بعض مؤشرات التنمية:

حتى نبين مدى تطور مؤشرات التنمية للجزائر التي تخص تطور اليد العاملة، تكوين رأس المال المادي، التكفل الصحي واستقرار الأوضاع الأمنية من خلال العمر المتوقع عند الميلاد إضافة إلى مؤشر معدل الخصوبة الذي يتأثر بتعليم المرأة ومدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية، يظهر الجدول-03- تطور مؤشرات التنمية تلك للجزائر وبعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في بداية الفترة ونهايتها.

### الجدول 03 - تطور بعض مؤشرات التنمية (1970-2010)

البلد	اليد العاملة (%)		إجمالي تكوين رأس المال (%)		العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)		الخصوبة (عدد الولادات لكل امرأة)	
	2010	1970	2010	1970	2010	1970	2010	1970
الجزائر	68,15	49,64	41,43	36,65	70,62	50,34	2,82	7,64
مصر	62,99	53,83	18,89	13,95	70,45	52,12	2,88	5,94
المغرب	66,86	49,06	35,03	18,49	70,17	52,54	2,58	6,69
تونس	69,56	51,72	26,49	21,15	74,6	51,14	2,13	6,44
اندونيسيا	65,16	53,46	32,32	15,83	70,17	52,39	2,43	5,47
ماليزيا	67,48	51,94	23,3	20,19	74,5	64,46	2	4,87
تركيا	66,25	53,95	19,52	14,69	74,21	52,26	2,1	5,56

المصدر: من انجاز الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات بارو ولي (2010)، مصدر سبق ذكره.

نلاحظ من الجدول -03- انه قد سجل اكبر تعداد للسكان في اندونيسيا خلال الفترة محل الدراسة، تليها كل من مصر وتركيا، أما الجزائر فقد سجلت 14690855 نسمة في 1970 ليرتفع العدد مسجلا 37062820 نسمة سنة 2010. بالنسبة لليد العاملة ارتفعت في الجزائر من 49.64 إلى 68.15% بالجزائر، بينما سجلت تونس أعلى ارتفاع؛ أما إجمالي تكوين رأس المال فسجلت أكبر نسبة بالجزائر بـ 36.65% سنة 1970 ليرتفع مسجلا 41.43% سنة 2010، بينما سجلت تركيا ومصر أدنى النسب؛ ونسبهم منخفضة جدا مقارنة بالجزائر خاصة مع نسبة التطور التي تعرفها تركيا. ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد بالجزائر من 50.34 سنة في 1970 ليصل إلى 70.62 سنة في 2010، وهو متقارب جدا مع كل من مصر واندونيسيا، بينما في باقي الدول فقد فاق 74 سنة وكان متقارب هو الآخر؛ كما نجد أن الجزائر قد سجلت أعلى معدل للخصوبة سنة 1970 بـ 7.64 ولادة لكل امرأة، لتتخفض سنة 2010 مسجلا 2.82 ولادة لكل امرأة، في حين كانت ماليزيا قد سجلت سنة 1970 حوالي 4.87 ولادة فقط لتتخفض هذه الأخيرة إلى ولادتين فقط سنة 2010 وهو اصغر معدل خصوبة مسجل، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن التعليم يؤثر في درجة خصوبة المرأة؛ علما أن الوضعية الاقتصادية الجيدة للأسرة تحفز الطرفين على إنجاب عدد اقل من الأطفال مقابل التركيز على جودتهم وذلك راجع لعديد الأسباب.

من خلال ما سبق قراءته، يظهر جليا الأداء الضعيف للاقتصاد الجزائري بالمقارنة مع اغلبية الدول، رغم ما صخرته من اهتمام بالاستثمار في رأس مالها البشري، غير أن غياب التخطيط وعدم تطابق السياسات التنموية مع السياسة التعليمية وسياسة التوظيف أدى إلى إهدار هذا الاستثمار.

وتزخر الجزائر بثروة بشرية معتبرة وكفاءات يشهد لها في كل القطاعات والتخصصات، ولكن الإشكال يكمن في عدم الاستفادة بالقدر الكافي من هذه القوة البشرية، بعد تأطيرها وصرف مبالغ هامة عليها وتركها تتخبط بين البطالة والهجرة، وعدم الاستفادة منها بالقدر الكافي في تطوير الاقتصاد الوطني ونموه بالقدر الموازي لها.

### خاتمة:

يمثل النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لكل الدول، وذلك حتى تحافظ الدول المتقدمة على مستوى اقتصادها والرقى أكثر، أما الدول النامية فهي تسعى لتحقيق معدلات نمو موجبة حتى تتمكن من تنمية بلدانها وبذلك التخلص من حالة التخلف التي تعيشها وكذا التبعية التي تعاني منها، وذلك من خلال توفير التكنولوجيا المتقدمة بالإضافة لرأس المال بنوعيه المادي والبشري لأن العنصر البشري أصبح العنصر المحرك للاقتصاد؛ كما لاحظنا أن النمو الاقتصادي هو محرك التنمية الاقتصادية في حال التوزيع الجيد للدخل من أجل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع والدفع بالاقتصاد نحو الأفضل، علما أن للتنمية البشرية دور في تحقيق النمو الاقتصادي وهو الآخر يؤثر بها.

من خلال الدراسة المقارنة للجزائر ببعض الدول ظهر الأداء الضعيف لها مقارنة الدول محل الدراسة بالنظر لما تتوفر عليه من ثروات طبيعية، طاقة بشرية، مساحة لا يستهان بها، وموقع استراتيجي، فتموها الاقتصادي خلال أربعين سنة كان بطيء جدا حيث أن نصب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لم يصل حتى إلى الضعف حيث كان اضعف معدل نمو، رغم اهتمامها الكبير بتنمية مواردها البشرية من خلال الاستثمار فيها في مختلف المجالات كتوفيرها للتعليم والصحة المجانية، وهذا ناتج عن غياب التخطيط وعدم تطابق السياسات التنموية مع السياسة التعليمية، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد، وعدم الاستقرار الأمني الذي سجل خلال العشرية الأخيرة للقرن الماضي، أدى إلى إهدار هذا الاستثمار، وعدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرجوة والتي من شأنها الرفع من المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق التطور المنشود للبلاد.

## الهوامش والمراجع:

- 1 سهير حامد، «إشكالية التنمية في الوطن العربي»، دار الشروق، عمان، 2007، ص 21.
- 2 COMELIAU Christian, «La croissance ou le progrès? Croissance, décroissance, développement durable», SEUIL, Paris, 2006, p. 13.
- 3 SALLES P. & WOLF J., «Croissance et développement», Dunod, Paris, 1970, p. 34.
- 4 افيريت هاجين، «اقتصاديات التنمية»، ترجمة جورج خوري، مركز المكتب الأردني، عمان، 1988، ص 24.
- 5 ارجع إلى:
  - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، «اتجاهات حديثة في التنمية»، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 12؛
  - محمد عبد العزيز عجمية & إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص 60-61؛
- 6 ارجع إلى:
  - BRASSEUL Jacques, «Introduction à l'économie du développement», Paris, Armond colin, 1993, p.13.
  - سهير حامد، «إشكالية التنمية في الوطن العربي»، دار الشروق، عمان، 2007، ص 21.
- 7 انطونيوس كرم، «اقتصاديات التخلف والتنمية»، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص 25.
- 8 مجموعة مؤلفين، «النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية- الأبعاد الاقتصادية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص 32.
- 9 سعد طه علام، «دراسات في الاقتصاد والتنمية»، دار طيبة، القاهرة، 2003، ص 5.
- 10 جلال خشيب، «النمو الاقتصادي»، 2015/09/20، ص 12،  
[https://www.books4arab.com/2015/09/pdf\\_13.html](https://www.books4arab.com/2015/09/pdf_13.html)
- 11 سهير حامد، «إشكالية التنمية في الوطن العربي»، دار الشروق، عمان، 2007، ص 21.
- 12 سميرة براهيمية رجب، «دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصاديات النامية: استراتيجيات تنمية وافق مستقبلية: حالة البلدان المغاربية وبلدان جنوب شرق اسيا»، بحوث اقتصادية عربية، العددان 19-20، شتاء-ربيع 2015،  
[http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah\\_69\\_70%20%20s%20amira\\_rajab.pdf](http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/bouhothaqtisadiah_69_70%20%20s%20amira_rajab.pdf)
- 13 عبلة عبد الحميد بخاري، «التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي -تنمية وتخطيط»، ص 3، 2014/01/05،  
<http://www.kau.edu.sa>
- 14 بوعزارة أحلام، «الاتجاهات الجديدة لنهج التنمية البشرية»، مجلة "المؤسسة"، مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية، جامعة الجزائر 03، العدد 04، 2015، ص 177-193.
- 15 رشاد احمد عبد الطيف، «أساليب التخطيط للتنمية»، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 18.



- 16 ارجع إلى:
- مدحت القرشي، «التنمية الاقتصادية-نظريات وسياسات وموضوعات-»، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 124؛
  - مدحت محمد مصطفى & سهير عبد الظاهر احمد، «النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية»، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص 39؛
  - عبد الله الصعيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-24؛
  - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-69؛
  - عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره.
- 17 ارجع إلى:
- مدحت محمد مصطفى & سهير عبد الظاهر احمد، «النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية»، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص 39؛
  - عبد الله الصعيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-24؛
  - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-125؛
  - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-69.
- 18 عبد اللطيف مصطفى & عبد الرحمان سانية، «دراسات في التنمية الاقتصادية»، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص ص 18-19.
- 19 احمد عبد العزيز، جاسم زكريا & فراس عبد الجليل الطحان، «العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية»، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011، ص ص 61-84.
- 20 عبد الحليم عمار غربي، «العولمة الاقتصادية- رؤى إستشرافية في مطلع القرن الواحد والعشرون»، مجموعة دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، 2013، ص 26.
- 21 ارجع إلى:
- معوشي بوعلام، «التنمية البشرية في الجزائر بين الواقع والطموح»، مجلة "علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، العدد 16، 2007، ص ص 125-163.
  - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-128.
- 22 الأمم المتحدة، «أهداف التنمية المستدامة- 17 هدفا لتحويل عالمانا»، 2017/04/20، ص 3.
- <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/12/SDG.Overview.pdf>
- 23 الطاهر بن خرف الله، «تقديم، قضايا البيئة، التغيرات المناخية والتنمية المستدامة (ملف)»، مجلة "دراسات حول الجزائر والعالم"، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، جويلية 2016، ص ص 5-12.
- 24 مجموعة مؤلفين، «النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية- الأبعاد الاقتصادية»، مرجع سبق ذكره، ص 410.
- 25 الطاهر بن خرف الله، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- 26 تاج السر عثمان، «مفهوم التنمية المستقلة»، سودانيل، صحيفة الكترونية سودانية، أوت 2015.  
[http://www.sudanile.com/index.php?option=com\\_content&view=article&id=86428:2015-08-06-15-51-34&catid=63&Itemid=55](http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=86428:2015-08-06-15-51-34&catid=63&Itemid=55)
- 27 طه محمد بامكار قبسة، «التنمية المستقلة- الدروس المستفادة»، سودانيز اونلاين كم، مقالات وتحليلات، جويلية 2011،  
[http://sudaneseonline.com/ar/article\\_23546.html](http://sudaneseonline.com/ar/article_23546.html)
- 28 عبد اللطيف مصطفى & عبد الرحمان سانية، مرجع سبق ذكره، ص 22.
- 29 بوعزارة أحلام، مرجع سبق ذكره.
- 30 ناجي عبد النور، «نحو تفعيل دور الادارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة»، ديسمبر 2008،  
[http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires\\_2008/dicembre\\_2008/com\\_dic\\_2008\\_19.pdf](http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_19.pdf)
- 31 ارجع إلى:
- سالم توفيق النجفي & إبراهيم مراد الدعمه، «التنمية البشرية والنمو الاقتصادي-دراسة تحليلية»، مجلة "بحوث اقتصادية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 26، 2001، ص ص 104-65؛
  - حميدوش علي، «التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2005»، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 130-129؛
  - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، «تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات التنمية البشرية»، (قرص مضغوط)، ص ص 47-46.
- 32 ارجع إلى:
- حاتم حميد محسن، «في النمو الاقتصادي والتنمية»، ملتقى ابن خلدون للعلوم والفلسفة والادب، ماي 2014، (بتصرف).
- [http://ebn-khaldoun.com/article\\_details.php?article=1828](http://ebn-khaldoun.com/article_details.php?article=1828)
- طوابيبة احمد، «تطبيقات الاقتصاد الرقمي وأثرها على النمو الاقتصادي»، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، 2009، ص 47.
- 33 طوابيبة احمد، مرجع سبق ذكره، ص 49.
- 34 محمد عدنان وديع، «قياس التنمية ومؤشراتها»، ص 01.  
[http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/115/115\\_develop\\_bridge2.pdf](http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/115/115_develop_bridge2.pdf)